الانقلاب العسكري في النيجر

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الانقلاب العسكري في النيجر المعضلة الخارجية وسيناريوهات المستقبلية

د. علي سعدي عبدالزهرة
كلية الحقوق- جامعة النهرين

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

14 تموز 3202

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

المقدمة

تُعدّ النيجر إحدى دول الساحل الإفريقي التي تقع في غرب القارة، وتحظى بالمكانة القوى الدولية والإقليمية، نظراً لموقعها الجغرافي الذي يمثل نقطة عبور المهاجرين غير شرعيين إلى القارة الأوروبية، فضلاً عن دورها في مكافحة الإرهاب، لذلك فالنيجر تمثل أهمية عسكرية أكثر من أهميتها الاقتصادية، والأخير تمتاز باحتوائها على الموارد المعدنية لاسيما عنصر اليورانيوم، مما جعل النيجر ساحة تنافس كبير على النفوذ فيها بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي أن الانقلاب العسكري الذي حدث في النيجر يوم 27 تموز 2023 ناتج عن الصراع على السلطة داخل النظام الحاكم في النيجر، فضلاً عن الأطماع الخارجية التي تريد حصتها من الموارد لاسيما بعد دخول روسيا والصين في المعادلة الإفريقية، وبالتالي تمثل النيجر المشروع الفرنسي والأمريكي التي لديهم قواعد عسكرية فضلاً عن استغلالها الموارد المعدنية لاسيما عنصر اليورانيوم، وبالتالي يمثل الرئيس (محمد بازوم) الحليف الوحيد للغرب لاحتواء التهديدات الأمنية والإرهابية والتصدي للنفوذ الروسي في المنطقة، لذلك يدرك الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح الانقلاب يعني خسران حليفهما الأكثر إخلاصاً في منطقة الساحل، ويخلق فرصة لبعض المنافسين الاستراتيجيين لممارسة المزيد من النفوذ، لذلك رفضت فرنسا الانقلاب وفرضت عقوبات اقتصادية ودعت إلى العودة الشرعية والنظام الدستوري، بل دعمت سيناريو التدخل العسكري من خلال حليفتها منظمة (إيكواس)، بالمقابل تشكل قوة إفريقية داعماً للانقلاب العسكري وعدت أي تدخل إعلان حرباً عليها، لذلك تمثل التدخل الخارجي معضلة للاستقرار في النيجر.

أولاً: الانقلاب العسكري في النيجر

إن ما حدث في النيجر يوم 27 تموز2023 لم يكن حدثاً مفاجئاً، عندما أعلن (10) ضباط على رأسهم العقيد (أمادو عبد الرحمن)، بإطاحة نظام الرئيس (محمد بازوم) بعد محاصرة قوات الحرس الرئاسي للقصر الرئاسي واعتقال الرئيس (محمد بازوم) وهذه الثالثة المحاولات الانقلابية التي تشهدها النيجر خلال العامين الأخيرين، وكانت الأولى في عام 2021 قبل تولي الرئيس (محمد بازوم) المنتخب السلطة بأيام، والثانية في مارس 2023 عندما كان الرئيس (محمد بازوم) في جولة خارجية، وبينما فشلت المحاولتان السابقتان، إلا أن المحاولة الثالثة نجحت، بعد أن تم إعلان قائد الحرس الرئاسي الجنرال (عبد الرحمن تشياني) رئيساً للمجلس الانتقالي، بصفته (رئيس المجلس الوطني لحماية الوطن) أي المجلس العسكري الذي أطاح الرئيس

(محمد بازوم)، وذلك خلال البيان أذاعه على التلفزيون الرسمي للبلاد بعد سيطرته على مقره، كما أعلن حالة الطوارئ وتعطيل الدستور، وأن قوات الأمن تتولى إدارة الوضع في البلاد، مطالباً الشركاء الخارجين بعدم التدخل.

وسادت حالة من الترقب خلال الفترة بين الإعلان عن وقوع المحاولة الانقلابية يوم 26 تموز2023 وصدور البيان العسكري من يوم 27 تموز2023، وهو ما أثار المزيد من التساؤلات حول نجاح المحاولة الانقلابية من عدمه، خاصة أنه خلال تلك الفترة الزمنية لم تشهد تدخلاً من قوات الجيش أو اندلاع اشتباكات مسلحة في محيط القصر الرئاسي لاحتواء الموقف وفك الحصار المفروض على الرئيس (محمد بازوم) من قبل قوات الحرس الرئاسي، ولم تنجح أي من الوساطات التي تم الإعلان عنها سواء على الصعيدين المحلي أو الإقليمي في إقناع قادة المحاولة الانقلابية بالتراجع عن الاستمرار في هذه الخطوة، فقد انهارت المحادثات بين الوسطاء المحليين (الرئيس السابق محمد إيسوفو ورئيس الوزراء السابق برجي رافين والجنرال تشياني)، كما لم يستجب الأخير للدعوات الإقليمية والدولية بالعودة إلى الشرعية الدستورية والإفراج الفوري عن الرئيس (محمد بازوم)، فقد سارع قادة الانقلاب إلى إعلان البيان العسكري قبل مجيء الرئيس البنيني (باتريس تالون) مبعوث منظمة إيكواس إلى البلاد للتفاوض حول عودة الرئيس بازوم للسلطة في إشارة واضحة للاستمرار في الانقلاب وعدم التراجع(1).

وبالرغم من الإعلان عن المحاولة الانقلابية، إلا أن الأوضاع في البلاد ظلت مستقرة، وسط حالة من الترقب وعدم اليقين لدى قطاع عريض من الشعب حول من يسيطر على الأوضاع، بينما شهدت البلاد خروج مسيرة حول محيط القصر الرئاسي مؤيدة للرئيس (محمد بازوم) قبل أن تقوم قوات الحرس الرئاسي بتفريقها، كما أن المحاولة الانقلابية اتسمت بالمحدودية خاصة أنه يتمحور في القصر الرئاسي ومحيطه إضافة إلى الطرق المؤدية لمبنى التليفزيون الحكومي، وهو ما قد يعني أن المحاولة الانقلابية لم يتم التخطيط لها بشكل مسبقاً، كما تعكس النطاق الضيق في حجم المؤيدين لها داخل صفوف الجيش، إذ لم تنتشر خلال الساعات الأولى قوات من الجيش والدبابات في شوارع العاصمة نيامي وغيرها من المدن المهمة والمؤسسات الحيوية مثلما هو الحال في سياق الانقلابات العسكرية الإفريقية(2).

وتتعلق الأسباب المباشرة للانقلاب بصورة أساسية بالصراع على السلطة داخل النظام الحاكم في النيجر، بأن(محمد بازوم) ينتمي إلى قبيلة (أولاد سليمان) العربية المنتشرة في ليبيا، أول رئيس من أصول عربية في النيجر، ورغم أنه كان الذراع اليمنى للرئيس السابق (محمدو إيسوفو) إلا أنه حاول توطيد سلطته من خلال تعيين أنصاره في المراكز الأمنية والسياسية الحساسة، وهو ما يعني التخلص من رجال الرئيس السابق في الحكومة والجيش، وكان الرئيس (محمد بازوم) حليفاً لسلفه (محمدو إيسوفو) الذي تولى السلطة خلال الفترة (2011–2021)، فقد أسسا معاً الحزب النيجري للديمقراطية والاشتراكية في تسعينيات، والذي وصل إلى السلطة عام 2011، إذ تولى (إيسوفو) رئاسة البلاد، بينما تولى (بازوم) وزارتي الداخلية والخارجية خلال فترتي رئاسة (إيسوفو)، وتم الدفع بـ(محمد بازوم) كمرشح للحزب في انتخابات شباط 2021، إذ حقق الفوز في مواجهة خصمه ومرشح المعارضة الرئيس السابق (محمد عثمان)، وبالرغم من وصول (بازوم) للسلطة فإن نفوذ (إيسوفو) ظل مستمراً في مؤسسات الدولة، إذ احتفظ بالموالين له داخل هذه المؤسسات واندلعت خلافات بين (إيسوفو وبازوم) على خلفية مساعي الأخير إجراء تغييرات في قادة المؤسسات السيادية بالدولة بغية الإطاحة بالموالين (لإيسوفو)(3).

ومن أسباب الانقلاب محاولة (محمد بازوم) الإطاحة بالجنرال (عبد الرحمن تشياني)، إذ سعى (محمد بازوم) بعد تصاعد الخلافات بين الطرفين، ويتولى (تشياني) رئاسة الحرس الرئاسي منذ عام 2011، ويُعد من الموالين (لإيسوفو)، وعمد الأخير خلال فترتي ولايته إلى تعزيز علاقته بالحرس الرئاسي، ومنحهم امتيازات واسعة لضمان ولائهم له، وتتشكل قوات الحرس الرئاسي من حوالي (700) جندي مدربين تدريباً عال ومجهزين جيداً بالإضافة إلى نحو (20) عربة مصفحة، وكان (تشياني) من بين العناصر التي طلب (إيسوفو) من (محمد بازوم) الإبقاء عليها، وهو ما أثار حفيظة بعض قادة جيش النيجر في ظل اضطراب العلاقة بين (تشياني) وقيادة الجيش(4).

ومن أسباب الانقلاب تتعلق بالأوضاع الاقتصادية، إذ بدل من أن تكون مقدرات النيجر وثرواتها الطبيعة نعمة على الشعب ونموه الاقتصادي ومواجهة الفقر، تحولت بفعل الأطماع الغربية إلى نقمة، فإنتاج اليورانيوم، الذي تغطي النيجر أكثر من (35%) من احتياجات فرنسا إليه، لا تظهر نتائجه في اقتصاد النيجر على الإطلاق، والنفط الذي يساهم في نحو (25%) من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت عوائده أكثر من (13) مليار دولار عام 2020 بحسب البنك الدولي

لا يرى المواطن في النيجر أثره في قدراته الشرائية، وهذه التناقضات بين الموارد والواقع، كلها مجتمعة زادت في غضب النيجريين على الغرب عموماً، وعلى فرنسا خصوصاً، وبالتالي أن فقر النيجر وموقعها المتأخر في خريطة تقارير التنمية الأممية، يفسران معادلة الهيمنة الغربية في مرحلة ما بعد الاستعمار القائمة على سلب مقدرات دول العالم، إذ إن واقع النيجر الاقتصادي يتناقض مع موقعها الحقيقي، والمفارقة أن النيجر تمتلك ثروات طبيعة ومعدنية غنية ومتنوعة، وخصوصاً اليورانيوم الذي تمتلك نيامي رابع احتياطي عالمي منه، وجودته عالية جداً، يضاف إلى ذلك النفط والذهب والفحم والفضة(5).

ومن مؤشرات الانقلاب في النيجر الثقافة السياسية وتسيس دور الجيش، إذ شهدت النيجر أربعة انقلابات منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960، وقع أولها في نيسان 1974 ضد الرئيس (ديوري حماني)، وكان رابعها في شباط 2010، والذي أطاح بالرئيس (مامادو تانجا)، فضلاً عن محاولات الانقلاب العديدة الفاشلة، ويعني ذلك أن ثقافة الانقلابات في النيجر تجعل بعض أفراد الجيش ينظرون إلى الانقلابات على أنها وسيلة مشروعة لنقل السلطة، مما قد يزيد من استعداد الضباط العسكريين للمشاركة في السلطة وتداولها كره (6).

ثانياً: الموقف الخارجي من الانقلاب العسكري في النيجر

أصبحت النيجر ثالث دولة في منطقة الساحل بعد الجارتين مالي وبوركينا فاسو التي تشهد انقلابا عسكريا في الدول الثلاث في أقل من ثلاث سنوات، إذ أدى التمرد العنيف إلى ضعف الحكومات الهشة، وأثار الغضب في الجيش، كما أطلق العنان لهزات اقتصادية شديدة الوطأة على السكان في بعض أفقر دول العالم، وأن عمليات الإطاحة بالرؤساء المنتخبين ترافقت مع مظاهرات مناهضة لفرنسا ومؤيدة لروسيا، ويزعم المتظاهرون أن فرنسا الحليف التقليدي للبلاد فشلت في حمايتهم من المسلحين، في حين أن روسيا ستكون حليفًا أقوى، ففي مالي على سبيل المثل أدى الانقلاب العسكري الذي اندلع في عام 2020 إلى تحول دراماتيكي في العلاقة مع فرنسا التي سحبت قواتها عام 2022 مع قيام المجلس العسكري الانتقالي بإحلال قوات فاغنر شبه العسكرية الروسية محلها، كما انسحبت فرنسا من بوركينا فاسو بعد انقلابين عام 2022، إذ تبنت الجماعة العسكرية الحاكمة هناك خطاً قومياً شعبوياً، ودفعت هذه الانسحابات فرنسا إلى إعادة تشكيل استراتيجيتها المناهضة للجماعات المسلحة التي استمرت عشر سنوات في منطقة الساحل، مع تركيز جهودها في النيجر، إذ إن لديها (1500) جندي وقاعدة جوية رئيسية بالقرب من

نيامي، وقد جاء الانقلاب الأخير ليدخل فرنسا والغرب في متاهة الحسابات الاستراتيجية بهدف منع سقوط الحليف الغربي الأبرز في المنطقة(7).

وإن المحاولة الانقلابية التي حدثت في النيجر قد تمت دون تنسيق مع أطراف خارجية، مع إشارة إلى احتمال تورط موسكو ودعمها للانقلاب في النيجر بحكم ضلوعها في معظم الانقلابات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بحسب المزاعم الغربية، وذلك في إطار المساعي الروسية إلى توسيع نفوذها في منطقة الساحل على حساب الدورين الفرنسي والأوروبي هناك، لاسيما أن النيجر تحتل مكانة استراتيجية مهمة لدى الغرب وبخاصة فرنسا، كونها تُعدّ حليفاً مهماً في مجال الحرب على الإرهاب وكذلك مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبالتالي يشكل استقرارها أمراً حيوياً للأمن الإقليمي وحماية للمصالح الغربية الاستراتيجية في الساحل، إذ يمثل الرئيس (محمد بازوم) الحليف الوحيد للغرب لاحتواء التهديدات الأمنية والإرهابية والتصدي للنفوذ الروسي في المنطقة، لاسيما أن النيجر تتلقى سلسلة من الموارد والمساعدات العسكرية والإنمائية بشكل موسع من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية، فقد أنفقت واشنطن نحو (500) مليون دولار منذ عام 2012 لمساعدة نيامي على تعزيز أمنها، وأعلن (أنتوني بلينكن) وزير الخارجية الأمريكي خلال زيارته للنيجر في آذار2023 عن تقديم مساعدات إنسانية بقيمة (150) مليون دولار لدول المنطقة الساحل بما في ذلك نيامي(8).

وتدرك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوستراتيجية للنيجر، حيث ترتكز باريس في استراتيجيتها الجديدة تجاه أفريقيا عليها لتنفيذ أهدافها الجيوسياسية هناك، كما تعتمد عليها في الحصول على (35%) من الاحتياجات الفرنسية من اليورانيوم لمساعدة محطاتها النووية في توليد (70%) من الكهرباء، إضافة إلى وجود قواعد عسكرية فرنسية في الأراضي النيجرية، إلى جانب أنها تُعدّ قاعدة مركزية لقوات حلف الناتو في منطقة الساحل، فضلاً عن أن النيجر تمتلك أكثر من (69) منجما للذهب، بالإضافة إلى احتياطي من النفط يبلغ قدره(320) مليون برميل، في حين تنتج حوالي (20) ألف برميل من النفط يوميًّا، لذلك تخشى واشنطن احتواء الروس للنيجر من خلال انخراط قوات فاغنر الروسية هناك، مما يوسع النفوذ الروسي في الساحل على حساب المصالح الأمريكية، وهو ما يشكل تهديداً لها وبخاصة أنها تمتلك قاعدة عسكرية في منطقة أجاديز في شمال النيجر منذ عام 2014، في حين تسعى روسيا خلال الفترة الأخيرة إلى تعزيز حضورها في النيجر، لذلك يدرك الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح الانقلاب سوف

يخلق حلقة جديدة من عدم الاستقرار في البلاد وفي المنطقة ككل، ويخلق فرصة لبعض المنافسين الاستراتيجيين لممارسة المزيد من النفوذ لاسيما روسيا والصين(9).

وإن نجاح الانقلاب العسكري يعني أن فرنسا والاتحاد الأوروبي يخسران حليفهما الأكثر إخلاصاً في منطقة الساحل، فكانت فرنسا والاتحاد الأوروبي يراهنان بشكل خاص على النيجر، إذ تستضيف نيامي جميع قواعد القوات الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، كما أن النيجر تُعدّ ملتقى طرق الهجرة بين غرب إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فإن هشاشة الحدود الليبية جعلت النيجر موقعاً أمامياً لسياسة الاتحاد الأوروبي المناهضة للهجرة في الجنوب، كما أصبحت النيجر أيضاً معقلًا للديمقراطية في منطقة استراتيجية متنازع عليها تمتد من الساحل إلى الصحراء عبر شمال إفريقيا وهي منطقة تعاني من سلسلة من الانقلابات العسكرية وأعمال التمرد المسلح، لذلك هناك موجة شعبوية مناهضة للغرب، وفرنسا أولاً وقبل كل شيء، بحسبانهم جزءً من المشكلة وليس جزءً من الحل، إنهم يسعون للحصول على اليورانيوم في النيجر والتصدي لموجات الهجرة المحتملة ومحاربة الإرهاب(10).

تباينت التقديرات الغربية بشأن تورط موسكو في انقلاب النيجر، فقد ربطت بعض التقديرات بين انقلاب نيامي ودور خفي لموسكو في دعمه، ولاسيما أن غالبية انقلابات الساحل منذ 2020 ترتب عليها وصول نظم معادية للغرب ومرحبة بالتقارب مع موسكو، فضلاً عن وجود اتجاه داخلي متزايد في النيجر رافض لاستمرار النفوذ الغربي في البلاد، وهو ما انعكس في التظاهرات التي شهدتها نيامي لدعم الانقلاب على نظام (محمد بازوم)، وعمد المتظاهرون إلى التلويح بالأعلام الروسية وإشعال النار في مقر الحزب الحاكم الموالي لفرنسا بالتزامن مع قرار السلطات الانقلابية بتعطيل أي نشاط حزبي في البلاد، في المقابل رأت تقديرات أن انقلابي النيجر لن يهددوا مصالح فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب امتلاكهما قواعد عسكرية تستهدف محاربة الجماعات الإرهابية في الساحل، كذلك تلقت القوات العسكرية في النيجر خلال السنوات الأخيرة الدعم والتدريب الأمريكي، إذ إن هناك حوالي (800) جندي أمريكي متمركزين حالياً داخل نيامي ويتولون تشغيل الطائرات المسيرة في قاعدة (أغاديز 201) الجوية بوسط النيجر، وأعلنت ألمانيا في إبريل 2023 مشاركتها في بعثة أوروبية جديدة لدعم جيش النيجر(11).

تبدو المواجهة شبه حتمية في النيجر بين طرفي أحدهما يتمسك بشرعيته، ويتمسك الآخر بكرسي استطاع انتزاعه بالقوة، وتدل سرعة الاحتشاد وصرامة اللغة المستخدمة على شعور طرفي المواجهة بجدية الأزمة وخطورة تأثيراتها الاستراتيجية، ففي المعسكر الأول يقف قادة الانقلاب الجدد مدعومين برفاق التمرد على قواعد التبعية للغرب عموماً ولفرنسا تحديداً، في كل من بوركينافاسو ومالي وغينيا كوناكري، وفي المعسكر المقابل يقف الرئيس (محمد بازوم) المدعوم بشكل استثنائي من المجموعتين الإقليمية والدولية، وقد حددت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصاراً بـ(إيكواس ECOWAS)مهلة تنتهي يوم 6 آب 2023، وقالت إنها ستقوم بعدها بالتدخل العسكري لإفشال الانقلاب في حال رفض الانقلابيين التخلي عن السلطة وإعادة الرئيس (محمد بازوم) لسدة الحكم، ويحظى موقف مجموعة (إيكواس) بدعم قوي وصريح من الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا، وكانت باريس قد أكملت إجلاء رعاياها إضافة إلى مئات من رعايا دول أوروبية أخرى من نيامي، تحسباً لأعمال معادية في ذكرى استقلال النيجر عن فرنسا قبل 63 عاماً(12).

وفي المقابل تعلن دول الجوار، أهمها الجزائر معارضتها التدخل العسكري، فالجزائر أعلنت عدة مواقف منذ الانقلاب، ومن آخر هذه المواقف تمسكها العميق بالعودة إلى النظام الدستوري في النيجر ودعمها للرئيس (محمد بازوم) رئيساً شرعياً، وتحذيرها من نوايا التدخل العسكري الأجنبي، أما دول مالي وبوركينافاسو وغينيا كوناكري فقد أعلنت في بيان مشترك أن أي حرب على النيجر تُعدّ حرب عليها، ولتأكيد هذا الموقف استقبل رئيس المجلس العسكري الحاكم في باماكو عاصمي كويتا قادة الانقلاب في النيجر، حدث ذلك الاستقبال بالتزامن مع اجتماع قادة أركان الجيش في منظمة الإيكواس لوضع اللمسات الأخيرة لخطة للتدخل العسكري في النيجر، وسط هذ الانقسام في المواقف الإقليمية والدولية، تبدو مجموعة الإيكواس مصممة على المضي في خطتها للتدخل العسكري في النيجر علها تتمكن من معاقبة قادة الانقلاب وإعادة الرئيس (محمد بازوم) إلى السلطة، وبالتالي ردع أي محاولة انقلابية في المستقبل، ما سيحسم الأمر ويحدد اتجاه الخطوة القادمة داخل المجموعة هو موقف نيجيريا كبرى دول الغرب الإفريقي، فقد أقدمت نيجيريا على تطبيق إجراءات عقابية ضد جارتها النيجر، تضمنت إغلاق الحدود وقطع الكهرباء، واعتبر رئيسها أن استمرار اعتقال الرئيس (محمد بازوم) إهانة لكل رؤساء المنطقة، ومن جهتها أعلنت السنغال استعدادها للمشاركة في العملية العسكرية، وهو ما

يمكن اعتباره ردًّ ا على البيان المشترك لمحور دول الانقلاب الذي يضم كل من مالي وبوركينا فاسو وغينيا كوناكري، فهذا الثلاثي يعد خصماً للسنغال ونظامها الذي يواجه هو الآخر أزمات سياسية داخلية متعددة(13).

إن التحالف بين (إيكواس) وفرنسا واضح وتاريخي، وعلى ذلك فإن (إيكواس) تواجه في حالة النيجر ضغوطاً فرنسية قد تكون غير مسبوقة كانت أبرز ملامحها تصريحات وزيرة الخارجية الفرنسية (كاترين كلونا) الدافعة نحو التدخل العسكري ضد نيامي، إذ أن خسارة فرنسا للنيجر على المستوى الاستراتيجي لا يستهان بها ولا يمكن التغاضي عنها، فانقلاب النيجر هو الرابع من نوعه خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة في مناطق نفوذها بمنطقة الساحل آخرها في بوركينافاسو، على نحو يزيد من إمكانية تكرار نفس السيناريو الانقلابي في دول مثل الجابون وكوت ديفوار وغيرها من الدول الفرانكفونية، وهو ما يعني في التحليل النهائي خروج فرنسا من كل مناطق نفوذها بالقارة الإفريقية، كما أن خروج فرنسا من النيجر يعني خسارة مورد اليورانيوم المنتج لغالبية الطاقة في فرنسا، وكذلك خروج قواتها العسكرية بما يعني خسارة نقطة ارتكاز رئيسية لها في إفريقيا(14).

واتخذ قادة الانقلاب سلسلة من القرارات والإجراءات مثل تعليق اتفاقيات عسكرية مع فرنسا، وقطع بث إذاعة فرنسا الدولية وقناة (فرنسا 24)، جاءت هذه الإجراءات وسط تحركات شعبية مناهضة لفرنسا شهدت مهاجمة مناصري الانقلاب مباني السفارة الفرنسية في نيامي، ورفعهم أعلام روسيا خلال المظاهرات التي كتبت فيها شعارات بالروسية تستنجد ببوتين لمواجهة الإمبريالية، أما روسيا فقد حرصت منذ الانقلاب على الامتناع عن إظهار أي موقف داعم للإطاحة بـ(محمد بازوم) واكتفت بإعلان مواقف عامة عبرت فيها عن وقوفها مع الشرعية والدعوة لضبط النفس، لكن المعطيات وسياق المنافسة المتصاعدة بين روسيا وفرنسا في إفريقيا، ترجحان تطور الموقف الروسي بعد أن طلب الانقلابين في نيامي دعما عسكريا من قوات فاغنر لمواجهة التدخل العسكري المحتمل(15).

وندد الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) بما وصفه بانقلاب عسكري خطير في النيجر، وقال إنه يعمل مع قادة إقليميين في منطقة الساحل الإفريقي للدفاع عن الديمقراطية هناك، وأضاف (ماكرون) من بابوا غينيا الجديدة ندعو لإطلاق سراح الرئيس (محمد بازوم)، مشيراً إلى أن فرنسا ستدعم المنظمات الإقليمية إذا قررت فرض عقوبات على قادة الانقلاب، وقال (ماكرون) إن (هذا الانقلاب غير مشروع بالكامل، ويشكل خطراً كبيراً على النيجريين، على النيجر وعلى المنطقة برمتها)،

مضيفاً (لهذا السبب ندعو إلى الإفراج عن الرئيس بازوم، وعودة النظام الدستوري)، وأعلنت وزارة الخارجية الفرنسية، أن باريس لا تعترف بالسلطات المنبثقة عن الانقلاب، الذي قاده الجنرال (عبد الرحمن تشياني)، وتعتبر (محمد بازوم) المنتخب ديمقراطيا والرئيس الوحيد لجمهورية النيجر، وقالت الوزارة في بيان (نكرر بأشد العبارات، المطالب الواضحة للمجتمع الدولي الداعية إلى استعادة النظام الدستوري والسلطة المدنية المنتخبة ديمقراطياً في النيجر، من دون تأخير) (16).

اما وزير الخارجية الأميركي (انتوني بلينكن) دعا الى ضرورة الأفراج عن الرئيس النيجيري، كما أعلن (بلينكن) أنّ استمرار المساعدات التي تقدمها بلاده للنيجر مرهون بالحفاظ على الديمقراطية في الدولة الإفريقية، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن إطاحة الرئيس المنتخب للنيجر تعرض للخطر المساعدات العسكرية الأميركية لهذه الدولة الفقيرة ذات الموقع الاستراتيجي، وقال (جون كيربي) المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض للصحافيين (نذكر أولئك الذين يحاولون الاستيلاء على السلطة بالقوة أن إطاحة الرئيس المنتخب ديمقراطيا (محمد بازوم) ستعرض تعاون الولايات المتحدة الأمريكية الكبير مع حكومة النيجر للخطر)، وأضاف (الاستيلاء العسكري قد يدفع الولايات المتحدة لوقف التعاون الأمني وسواه مع حكومة النيجر)، كما حذر (كيربي) من أن الانقلاب من شأنه أن يقوي المنظمات المتطرفة العنيفة ويقوض الاستقرار ويؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن والعنف في المنطقة(17).

وتواجه إدارة الرئيس الأميركي (جو بايدن) تحدياً كبيراً في التعامل مع الاضطرابات في النيجر، واحتمالات فقدان نفوذها وعلاقاتها بحليف أفريقي حيوي، وتخشى تأثير هذه الاضطرابات على ما تملكه من قواعد أميركية وجنود يعملون في جمع المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الجماعات الإرهابية في النيجر، وتتصاعد المخاطر مع ضبابية التوجهات الأميركية للتعامل مع انقلاب عسكري لا يمكن توقع خطواته المقبلة، وتهديدات من الدول المجاورة بشن حرب لإفشال الانقلاب، وتهديدات دول أخرى بالتدخل العسكري لمساعدة قادة الانقلاب، وقد ترددت الإدارة الأميركية في وصف الاضطرابات واستيلاء قائد الحرس الرئاسي على السلطة في 26 تموز، بالانقلاب العسكري على السلطة الشرعية المنتخبة، ولم تقرر رسمياً بعد ما إذا كان الوضع يشكل انقلاباً، وهو التصنيف الذي يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية قطع المساعدة الخارجية والعسكرية لحكومة النيجر، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية نحو (200) مليون دولار من المساعدات الإنسانية والاقتصادية للنيجر، وإذا

اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجميد مساعداتها للنيجر، فإنها ستعرض علاقاتها مع حليف إفريقي مهم وركيزة لجهودها في مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا للخطر وتعطي الجماعات الإرهابية مثل (القاعدة وداعش وبوكو حرام) فرصة تعزيز نفوذها وسيطرتها، لكن الإدارة الأميركية تملك القدرة على إطلاق هذا المسمى في أي وقت، ولا يوجد إطار زمني يطلب فيه من الولايات المتحدة الأمريكية وصفه بانقلاب، وبمجرد إطلاق وصف الانقلاب فإن هذا يعني أوتوماتيكياً قطع المساعدات المقدرة بملايين الدولارات إلى النيجر(18).

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية (ماثيو ميلر)، إن الولايات المتحدة لا تزال على اتصال برئيس النيجر، وأنها كذلك على تواصل مباشر مع زعماء الجيش لحضهم على التنحي عن السلطة، وصرح (ميلر) أن برامج المساعدات الأميركية لحكومة النيجر توقفت مؤقتاً بسبب الانقلاب العسكري، وقدر (ميلر) قيمة المساعدات بأكثر من (100) مليون دولار، وقال إنها تشمل مساعدات إنمائية وأمنية في ما يتعلق بإنفاذ القانون،وأضاف (ميلر) أن المساعدات الأميركية التي تقدر قيمتها الإجمالية بنحو مئات الملايين من الدولارات معرضة للخطر إذا لم يعد المجلس العسكري الحكومة المنتخبة إلى السلطة، وقال لا تزال هناك فرصة لحل الأزمة في النيجر(19)، وقال وزير الخارجية الأميركي (أنتوني بلينكن) يوم 8/8/2023، (إنه تحدث إلى رئيس النيجر (محمد بازوم) للتعبير عن استمرار الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي للأزمة الدستورية في الدولة الأفريقية)، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تزال تأمل في التوصل إلى حل دبلوماسي في النيجر يعيد الأمور إلى نصابها، وذلك غداة زيارة قامت بها موفدة أميركية لهذا البلد من دون تحقيق تقدم ملحوظ، وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية (ماثيو ميلر) للصحافيين: (لا يزال لدينا أمل، لكننا أيضاً واقعيون جداً... ونأمل أن يتغير الوضع، ولكن في الوقت نفسه نتكلم بوضوح عن تداعيات عدم العودة إلى النظام الدستوري، بما في ذلك عبر أحاديث مباشرة مع قادة المجلس العسكري أنفسهم)، وقامت مساعدة وزير الخارجية الأميركي (فيكتوريا نولاند) بزيارة غير معلنة للنيجر حيث حضت على الإفراج عن (محمد بازوم)، لكنها أعلنت أن المحادثات التي أجرتها كانت صعبة(20).

ودان الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) (بشدة التغيير غير الدستوري للسلطة في النيجر)، وأوضح المتحدث (ستيفان دوجاريك) في بيان أن (غوتيريش قلق جداً من احتجاز عناصر من الحرس الجمهوري الرئيس محمد بازوم، مشدداً على أن الأمين العام يدعو لوقف فوري لكل التحركات التي تقوض المبادئ الديمقراطية في النيجر)، ودعت الأمم المتحدة إلى الإفراج فوراً ومن دون شروط عن رئيس النيجر (محمد بازوم) وإلى إعادة النظام الدستوري في هذا البلد، وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (فولكر تورك) في بيان (أنا مصدوم وحزين جراء محاولة الانقلاب العسكري في النيجر، وأدينها بأشد العبارات)، وأضاف (يجب بذل كل الجهود لإعادة النظام الدستوري وحكم القانون)، وقال (تورك) (يجب الإفراج فوراً ومن دون شروط عن الرئيس محمد بازوم وضمان أمنه... وكذلك يجب الإفراج على الفور ومن دون شروط مسبقة عن أعضاء حكومته وأقاربهم المحتجزين تعسفياً)، وحث تورك (كل الجهات الفاعلة على الامتناع عن العنف واحترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع) وقال (من مصلحة كل شعب النيجر حماية المكاسب الديمقراطية المهمة التي تحققت في السنوات الأخيرة والحفاظ عليها)، وأعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة (ستيفان دوجاريك) تعليق العمليات الإنسانية للمنظمة في النيجر بسبب الانقلاب، وأفاد مكتب الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (اوتشا)، بأن عدد من يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في النيجر ارتفع من (1.9 إلى 4.3) مليون شخص في 2023.

ثالثاً: سيناريوهات الانقلاب العسكري في النيجر

هناك عدة سيناريوهات لحل مشكلة النيجر على آثر الانقلاب العسكري الذي لم يحظى بالدعم الإقليمي والدولي.

1.سيناريو العقوبات: يفترض هذا السيناريو تمسك العسكر بالحكم وعدم التنازل عن السلطة والعودة إلى الديمقراطية، هذا الواقع يفرض على الدول التي لديها مصالح استراتيجية في النيجر بفرض عقوبات اقتصادية، وهذا السيناريو بدأت ملامحه تحقق عندما فرضت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس) سلسلة من العقوبات شملت وقف جميع دولها معاملاتها التجارية مع النيجر، وتجميد أصولها المملوكة للدولة في البنك المركزي الإقليمي، إضافة إلى تجميد أصول مؤسسات الدولة والشركات التابعة لها في البنوك التجارية، وتعليق جميع المساعدات المالية من بنوك التنمية الإقليمية، فيما أوقفت نيجيريا مد النيجر بالكهرباء في إطار العقوبات، وأعلن رئيس مفوضية إيكواس(عمر عليو تواري) تجميد أصول المسؤولين

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

1.العسكريين الضالعين في الانقلاب بالنيجر وحظر السفر عليهم وعلى أفراد عائلاتهم، إلى جانب المدنيين الذين سيشاركون في أي حكومة يؤسسها هؤلاء المسؤولون العسكريون، كما أعلن مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي (جوزيب بوريل) إلى وقف دعم الميزانية في النيجر على الفور، وجرى تعليق جميع إجراءات التعاون في مجال الأمن لأجل غير مسمى وبأثر فوري، وعلقت فرنسا جميع مساعداتها التنموية للنيجر والدعم الذي تقدمه للميزانية على الفور، وفي حال استمرار الانقلاب سيكون هناك فرض مزيد من العقوبات التي تضر بالمجتمع النيجري، ولاسيما أن آثار العقوبات بدأت تظهر في أسواق العاصمة نيامي، إذ شهدت أسعار كثير من المواد الأساسية ارتفاعاً كبيراً، في ظل الفقر المدقع والبطالة التي يعيشها المجتمع، الأمر الذي يدفع قادة الانقلاب وفق هذا السيناريو بالتراجع وعودة الديمقراطية.

2.سيناريو التدخل العسكري: يتمثل السيناريو العسكري بوضع (إيكواس) تهديدها موضع التنفيذ، وأن تطلق عملية عسكرية تقوم بالوصول إلى نيامي وتحرير الرئيس (محمد بازوم) وإعادته إلى السلطة والتخلص من الانقلابين، ولهذا أجتمع قادة أركان جيوش 11 دولة من (إيكواس) في أبوجا عاصمة نيجيريا، وقرروا تجميع قوات (50) ألف جندي، وأن أربع دول رئيسية تطوعت لتقديم وحدات من قواتها، وهي (نيجيريا –السنغال-ساحل العاج- بنين)، ومن بين الدول كافة التي أعربت عن تأييدها لقرارات (إيكواس)، وتبدو باريس الأكثر تشدداً والتزاماً، الأمر الذي برز من خلال تصريحات ووزيرة الخارجية (كاترين كولونا) التي تكرر أن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ممكنة، وقالت (كولونا) (ندعم بقوة وحزم قرارات إيكواس)، إلا أن المسؤولين الفرنسيين لم يفصحا عن طبيعة الدعم الذي يمكن أن تقدمه باريس التي لديها (1500) جندي في النيجر معززين بقوة جوية ترابط في الجزء العسكري من مطار نيامي إضافة إلى وحدات كوماندوز، ولكن المؤكد أن القوات الفرنسية لن تشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية في حال نشوبها، والسبب في ذلك أن باريس لا تريد الظهور في المقدمة، لأن أمراً كهذا سيغذي الشعور المعادي لفرنسا، إلا أن نيجيريا ستكون المحور الذي تلتف حوله بقية الأطراف المتداخلة، باعتبار إنها القوة الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية الكبرى في غرب أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك أن رئيسها الجديد (بولا أحمد تينوبو) يعد القاطرة التي تدفع إلى التدخل العسكري وإجهاض الحركة الانقلابية ومنع تكرارها في دول أخرى غرب أفريقيا، ولقد انخرط إلى حد بعيد في هذا السبيل إلى درجة أن التراجع سيشكل نكسة له ولبلاده، بيد أن سياسته لا تلقى إجماعاً داخلياً، إذ إن المعارضة ترفض التدخل وتعده غير مفيد وغير

1.مسؤول(21).

إن التدخل العسكري إذا حصل سيعني قيام معسكرين أفريقيين متواجهين: الأول يتشكل من (إيكواس)، والثاني من النيجر ومالي وبوركينا فاسو وغينيا، وسوف تتسلل إليه الميليشيا الروسية (فاغنر)، وسيظهر إلى حد ما كأنه مواجهة بالواسطة بين معسكر غربي وآخر معادي له مع مسحة روسية بالرغم من أن باريس بلسان وزير دفاعها عدت أن (فاغنر) ليست وراء الانقلاب، فيما أكدت الناطقة باسم الخارجية الفرنسية (آن كلير لوجاندر) (أن روسيا غير متورطة مباشرة في الانقلاب لكنها تعتمد نهجاً انتهازياً، حيث تسعى لهز الاستقرار حيث توجد)، ثم أن قيام حرب بين (جبهة الانقلابيين) وجبهة (إيكواس) ستكون وبالاً على النيجر والدول الأخر، وستوفر للتنظيمات المتطرفة الفرصة المثالية لتوسيع رقعة سيطرتها باعتبار أن القوات التي تقاتلها ستكون منشغلة في أماكن أخرى، بالإضافة إلى ذلك أن أصواتاً قوية تحذر من العمل العسكري وتدعو إلى الحلول الدبلوماسية، وفي مقدمها الرئيس الجزائري (عبد المجيد تبون) الذي عدّ التدخل العسكري (يعد تهديداً مباشراً للجزائر ونحن نرفضه رفضاً قاطعاً)، وشدد على أن (لا حل في النيجر من دوننا... محذرا من اشتعال كامل المنطقة في حال حصول التدخل العسكري)، وتتشارك الجزائر والنيجر بحدود يبلغ طولها ألف كيلومتر، وما يجري في النيجر يؤثر حكماً على جارتها الشمالية في ملفي الإرهاب والهجرات المكثفة، وكما الجزائر فإن تشاد مترددة وترفض المشاركة في التدخل العسكري، فيما دول غربية على رأسها ألمانيا تدعو وتصر على حل دبلوماسي(22).

وجدير بالذكر قد استخدمت (إيكواس) القوة العسكرية في السابق لإعادة النظام الدستوري في غامبيا عام 2017، وذلك عندما رفض الرئيس (يحيى جامع التنحي) بعد خسارته في الانتخابات، لكن الحسابات بشأن الخيار العسكري ستكون أصعب بكثير هذه المرة، وذلك تُعدّ النيجر من الناحية الجغرافية أكبر دولة في غرب أفريقيا، بينما تعتبر غامبيا قطعة صغيرة من الأرض محاطة بالسنغال والمحيط الأطلسي، وبالتالي فإن إرسال القوات إليها سيكون احتمالاً مختلفاً تماماً، وكذلك تواجه نيجيريا التي تقود التوجه لإعادة الرئيس (محمد بازوم) إلى الحكم، العديد من التحديات الأمنية في الداخل، وبالتالي فإن إرسال جزءً كبير من الجيش إلى النيجر سيكون بمثابة مقامرة، فضلاً عن اعلان كل من مالي وبوركينا فاسو إن التدخل العسكري في النيجر سيُنظر إليه باعتباره إعلان حرب وإنهم سيذهبون للدفاع عن رفاقهم قادة الانقلاب،

وبالتالي فإن الأمر يهدد بالتدحرج ككرة الثلج ليصبح حرباً إقليمية واسعة النطاق، خاصة إذا كان سكان النيجر يرفضون التدخل الأجنبي، وعلى الرغم من ذلك فإنه من المستحيل معرفة كيف ستكون ردة فعلهم، وتشترك نيجيريا والنيجر في العديد من الروابط التاريخية والعرقية، إذ يتحدث الناس على جانبي الحدود اللغة نفسها وبالتالي فإن هذا قد يجعل بعض الجنود النيجيريين مترددين في القتال إذا ما وصل الأمر لذلك، ودعت الجزائر والصين وروسيا إلى ضبط النفس والاستمرار في استخدام الحوار لتهدئة التوتر، إلا أن المسؤولين العسكريين في (إيكواس) وضعوا خطة مفصلة للتدخل العسكري أمام قادة المجموعة لدراستها، وقالت (نيجيريا وساحل العاج والسنغال وبينين) جميعها إنها مستعدة لإرسال قوات إلى النيجر في حال قررت (إيكواس) القيام بذلك(23).

وقد يحظى هذا السيناريو بالدعم الدولي، وهو أمر تعززه مؤشراته بعد أن كشفت نوايا بعض القوى الفاعلة في المنطقة، لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فهناك إصرار فرنسي من قبل الرئيس (إيمانويل ماكرون) على بقاء القوات الفرنسية في النيجر، بالتزامن مع تشديده على أن بلاده ستحمي مصالحها الحيوية ورعاياها في النيجر والمنطقة إذا لزم الأمر، وذلك عقب هجوم للمتظاهرين الذين تجمعوا بالآلاف على السفارة الفرنسية في العاصمة نيامي، وربما يمثل ذلك دليلاً على احتمال تنفيذ تدخل عسكري أو دعم تدخل إقليمي للإطاحة بالحكام العسكريين الجدد وعودة نظام (محمد بازوم) وهو ما بدأ مع اتهام الجيش النيجري القوات الفرنسية بخرق الإجراءات الاستثنائية بإغلاق الحدود البرية والجوية، وذلك عقب هبوط طائرة عسكرية فرنسية في المطار الدولي بالعاصمة نيامي عقب اندلاع الانقلاب، بالمقابل طلب المجلس العسكري النيجري مساعدة (فاغنر) في حالة التدخل العسكري في البلاد، وهو ما يضعها في مواجهة مع (إيكواس) والقوى الدولية الفاعلة بالساحل، ومن ثم فقد يجنب ضمان عدم تدخل (فاغنر) في النيجر عدم تصعيد الصدام في النيجر، وتحوله إلى صراع متعدد الأطراف، سواء كانت إقليمية أو دولية، وهو التحول الذي يهدد المصالح الدولية الاستراتيجية في الساحل(24).

وقد تتطور هذه الأحداث إلى حرب إقليمية تعزز السياق المأزوم في المنطقة، كما قد تهدد بتفكك إيكواس وانهيارها عقب احتمال انسحاب بعض دولها الأعضاء، مثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو وغينيا، وذلك بجانب توتر العلاقات الإقليمية البينية في منطقة الساحل التي ربما تكون عرضة لمزيد من العسكرة، وهو ما يعمق أزماتها على جميع المستويات، بما في ذلك تصاعد نشاط الإرهاب الذي ربما يهدد مستقبل

الدولة الوطنية في الساحل التي تعاني في الأساس من اختلالات جوهرية عميقة ربما تدفع نحو اختفائها خلال العقود المقبلة(25)، وقد يتحقق سيناريو التدخل العسكري عبر انقلاب داخلي مضاد من قبل المؤسسة العسكرية نفسها، لاسيما أن هناك فصائل داخل الجيش رافضة للانقلاب، وبالتالي عدم استبعاد سيناريو حدوث انقلابات مضادة وخاصة وأن هناك أجنحة داخل الجيش لا تزال موالية لـ(محمد بازوم).

3.سيناريو عودة الشرعية: تحاول (إيكواس) تسوية الأزمة سلمياً من خلال الحوار والتفاوض في سبيل إقناع العسكريين بالتراجع عن الانقلاب وعودة الشرعية الدستورية في البلاد، فقد أوفدت الرئيس البنيني (باتريس تالون) للتفاوض مع قائد الانقلاب (عبد الرحمن تشياني) قبل إرسال وفد آخر برئاسة الجنرال (عبد السلام أبو بكر) الرئيس النيجيري الأسبق من أجل التفاوض والتوصل إلى صيغة توافقية لإنهاء الأزمة، كما تطوع الرئيس التشادي الانتقالي (محمد إدريس ديبي) للوساطة بين القادة العسكريين في النيجر و(إيكواس)، ومن أجل تهدئة الأمور قد يتفق المجلس العسكري وإيكواس على جدول زمني للعودة إلى الحكم الديمقراطي، وقد يتضمن هذا الاتفاق إطلاق سراح الرئيس (محمد بازوم) إضافة إلى المعتقلين السياسيين الآخرين، من أجل الحفاظ على استمرار المحادثات، وهذا كان مطلباً أساسياً لأولئك الذين أدانوا الانقلاب في أفريقيا.

الخاتمة

يوم 27 تموز2023 حدثاً انقلاباً عسكرياً في النيجر إطاحة بنظام الرئيس (محمد بازوم) بعد محاصرة قوات الحرس الرئاسي للقصر الرئاسي واعتقال الرئيس (محمد بازوم)، وهذه ثالثة المحاولات الانقلابية التي تشهدها النيجر منذ وصله إلى السلطة عام 2021، وأن أسباب الانقلاب (شخصياً -عرقياً)، إذ ينتمي (محمد بازوم) إلى قبيلة (أولاد سليمان) العربية المنتشرة في ليبيا، وهو أول رئيس من أصول عربية يحكم النيجر، فضلاً عن محاولة (محمد بازوم) الإطاحة بالجنرال (عبد الرحمن تشياني)الذي يتولى رئاسة الحرس الرئاسي منذ عام 2011، ومن أسباب الانقلاب تتعلق بالأوضاع الاقتصادية، إذ بدلاً من أن تكون مقدرات النيجر وثرواتها المعدنية نعمة على الشعب ونموه الاقتصادي ومواجهة الفقر، تحولت بفعل الأطماع الغربية إلى نقمة، ولا تظهر نتائجه في اقتصاد النيجر على الإطلاق، ولا يرى المواطن في النيجر أثره في قدراته الشرائية، وتدرك كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوستراتيجية للنيجر، إذ ترتكز باريس في استراتيجيتها الجديدة تجاه أفريقيا عليها لتنفيذ أهدافها الجيوسياسية هناك، كما تعتمد عليها في الحصول على الاحتياجات الفرنسية من اليورانيوم لمساعدة محطاتها النووية، إضافة إلى وجود قواعد عسكرية فرنسية في الأراضي النيجرية، إلى جانب أنها تُعدّ قاعدة مركزية لقوات حلف الناتو في منطقة الساحل، وبالتالي رفضت فرنسا وحلفائها من منظمة (إيكواس) الانقلاب وطالبوا الانقلابيين بالعودة إلى الشرعية والنظام الدستوري وفرضوا عقوبات اقتصادية وهددوا بالتدخل العسكري، بالمقابل تشكل فريق ثاني يدعم الانقلاب وهم دول (مالي-بوركينافاسو-غينيا كوناكري) فقد أعلنت في بيان مشترك أن أي حرب على النيجر تُعدّ حرباً عليها، وبالمقابل هناك فريق آخر يدعو إلى الحوار والتفاوض وعدم استخدام القوة العسكرية، وبالتالي أن اندلاع الحرب بتأكيد ستصب في مصلحة القوة الدولية لاسيما فرنسا لكن الخاسر الوحيد وبدون منازع الشعب النيجري.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

المصادر

([1]) أحمد عسكر، قراءة أوّلية في ديناميات المحاولة الانقلابية في النيجر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/20960.aspx?fbclid=IwAR2IcPsY4vTh2WGexWNwZmV1aHLWwHaNcTssuavKAQfhRCOtd32jxQozuOQ_aem_AdJq490oLTawJx4e_5e7ff2Pfc7SFfZ0xjqB711XHW84n1IQkCksdhKs9LDgw-UqhhY، 27/7/2023.

(2) المصدر نفسه.

(3) تقديرات المستقبل، انتقام الكرملين! هل تورطت موسكو في دعم انقلاب النيجر ضد الرئيس بازوم؟، المستقبل للأبحاث ودراسات المتقدمة، أبوظبي، العدد1867، 1 آب 2023، ص2.

(4) المصدر نفسه، ص2.

(5) ثابت العمور، انقلاب النيجر.. الأبعاد والتداعيات، الميادين، على الموقع الالكتروني https://www.almayadeen.net/articles، 29/7/2023.

(6) حمدي عبدالرحمن، تأثيرات ممتدة: انقلاب النيجر ومستقبل الحرب على الإرهاب في الساحل، المستقبل للأبحاث ودراسات المتقدمة، على الموقع الالكتروني https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8430، 28/7/2023.

(7) حمدي عبدالرحمن حسن، متاهة الغرب ..انقلاب النيجر ومعضلة الساحل، قراءات إفريقية، على الموقع الالكتروني https://qiraatafrican.com/11640، 1/8/2023.

(8) David Pilling, Niger president caught in attempted coup but armed forces rally in support, The irish times, On the website https://www.irishtimes.com/world/africa/2023/07/26/niger-president-caught-in-attempted-coup-but-armed-forces-rally-in-support/, 26/7/2023.

(9) أحمد عسكر، مصدر سبق ذكره.

([10]) حمدي عبدالرحمن حسن، متاهة الغرب ..انقلاب النيجر ومعضلة الساحل، قراءات إفريقية، مصدر سبق ذكره.

([11]) تقديرات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص2-3.

([12]) أحمدو الوديعة، هل تكون النيجر "أوكرانيا" الساحل الإفريقي؟، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 6 آب 2023، ص3.

(3[1]) المصدر نفسه، ص4.
(4[1]) أماني الطويل، ما هى خيارات دول غرب إفريقيا في النيجر؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://acpss.ahram.org.eg/News/20968.aspx#، 6/8/2023.
(5[1]) أحمدو الوديعة، مصدر سبق ذكره، ص5.
(6[1]) نقلاً عن الشرق الأوسط، فرنسا «لا تعترف بالسلطات» المنبثقة من الانقلاب في النيجر، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 28/7/2023.
(7[1]) نقلاً عن الشرق الأوسط، واشنطن تدعو للإفراج الفوري عن رئيس النيجر المخلوع... وتلوح بـ«وقف التعاون الأمني»، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 29/7/2023.
(8[1]) هبة القدسي، لماذا تتردد الإدارة الأميركية في وصف أحداث النيجر بالانقلاب؟، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 3/8/2023.
(9[1]) نقلاً عن الشرق الأوسط، واشنطن: نتواصل مع رئيس النيجر وعودته للسلطة شرط لاستمرار المساعدات، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 7/8/2023.
(20) نقلاً عن الشرق الأوسط، بلينكن يجدد الدعوة للإفراج الفوري عن رئيس النيجر، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 9/8/2023.
(2[1]) نقلاً عن ميشال أبونجم، 3 سيناريوهات لأزمة النيجر المتفجرة، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com/، 6/8/2023.
(22) المصدر نفسه.
(23) يوسف أكينبيلو، قرارات حاسمة تنتظر قادة غرب أفريقيا مع قرب انتهاء المهلة الممنوحة للمجلس العسكري في النيجر، بي بي سي نيوز، على الموقع الالكتروني https://www.bbc.com/arabic/articles/cd1gp3j9nldo، 5/8/2023.
(24) أحمد عسكر، سيناريو التدخل: أبعاد الضغوط الخارجية على الانقلاب العسكري في النيجر، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني https://www.interregional.com/، 7/8/2023.
(25) المصدر نفسه.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية